معاهدة الامن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الاميركية ١٩٥٧ – ١٩٦٠

الاستاذ المساعد الدكتور
كاظم هيلان محسن
جامعة البصرة – كلية التربية

تعرضت اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى احتلال شامل من الحلفاء نظرياً ومن الولايات المتحدة عملياً، اذ كانت الولايات المتحدة الطرف الفاعل والمقرر النهائي للسياسات الواجب تبنيها في اليابان في حالة تعذر موافقة بقية الحلفاء على هذه السياسات استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر موسكو ١٩٤٥ [١]. وفي نهاية عام ١٩٥١ وجد الأميركيون ان مصلحتهم تقتضي إنهاء حالة احتلال اليابان ومنحها الاستقلال، وذلك بسبب الحرب الباردة وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأقصى ورجحان كفة الاتحاد السوفيتي عقب انتصار الشيوعيين في الصين على حساب حكم تشان كاي شيك حليف الأميركيين عام ١٩٤٩، وتبعها الحرب الكورية ١٩٥١-١٩٥٣ والدور المؤثر الذي أدته الصين فيها، الأمر الذي دفع الأميركيين إلى إعادة تاهيل اليابان ليكون حليفاً لهم في هذه المنطقة المهمة من العالم.

وبعد مفاوضات قادها من الجانب الأميركي جون فوستر دلس [٢] John Foster Dulles ومن الجانب الياباني رئيس الوزراء شيغيرو يوشيدا [٣] Shigeru Yoshida (١٩٤٨-١٩٥٤) واستمرت أكثر بقليل من ستة أشهر وقعت اليابان وثمان وأربعون دولة في الثامن من أيلول ١٩٥١ على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام أنهت حالة الحرب بين اليابان والحلفاء رسمياً [٤]. وفي اليوم نفسه الذي وقعت فيه هذه المعاهدة وقعت معاهدة أخرى لكن للأمن بين اليابان والولايات المتحدة فقط [٥]. هاتان المعاهدتان شكلا أرضية مناسبة لتعريف العلاقة بين البلدين على مدار ثمان سنوات لاحقة.

لقد كانت معاهدة السلام مخففة وغير تاديبية وقد وضعتها الولايات المتحدة بهذه الصورة وذلك بأثر الصراع مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في إطار الحرب الباردة، وقد ساعدت الشروط المتضمنة في معاهدة السلام على تبني روابط التحالف والصداقة بين العدوين السابقين، غير انه كان على اليابان دفع ثمن هذا التحالف بتضحيتها مرغمة بسيادتها على بعض الجزر اليابانية لصالح المصالح الأمنية الأميركية، فضلا عن الامتيازات العسكرية والأمنية الواسعة التي منحت للأميركيين في المعاهدة الأمنية[٦].

كان هدف دلس عندما وضع معاهدة السلام هو وضعها على غرار معاهدات حلف شمال الأطلسي، أي ان كل عضو يساهم في الدفاع المشترك وفقا لقدراته. ففي المراحل الأولى يضمن امن اليابان من خلال الحضور المستمر للقوات الأميركية في اليابان، على ان تعيد اليابان بناء قواتها بسرعة لدمجها او استبدالها للقوات الأميركية، وتكون مساهمة اليابان هي حماية امن البلدان الآسيوية المجاورة. لكن اليابان كانت ما تزال تعاني من خراب الحرب والمعاناة النفسية الجمعية والشكوك العالمية والإقليمية بها، لذا فان الفرصة لم تكن مواتية تماما، الأمر الذي دفع دلس وبضغط من الكونغرس وكأحد شروطه للتصديق على المعاهدتين إلى الحصول على تعهد ياباني سري من خلال يوشيدا للبدء ببرنامج تدريجي لإعادة التسلح ضمن حدود الإمكانات الاقتصادية وما يسمح به الدستور الياباني[٧].

ان أهم ما تضمنته معاهدة الأمن التي كانت قصيرة ومختصرة، هي موافقة اليابان في المادة الأولى على استضافة القوات الأميركية، للدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية، والسماح للولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الداخلي، "بناء على طلب صريح من الحكومة اليابانية لإخماد أعمال شغب واضطرابات داخلية واسعة النطاق في اليابان". وتعهدت اليابان في المادة الثانية عدم منح أي قواعد أو أي حقوق أو سلطات او سلطة على الإطلاق، أو العبور من خلال أراضيها، سواء القوات البرية او الجوية أو البحرية لأي طرف ثالث، دون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأميركية[٨].

كان اليابانيون مقتنعون ان للحماية والاستقلال ثمناً يتمثل بتقديم التنازلات العسكرية والأمنية للولايات المتحدة. لقد علق يوشيدا على هذه النهاية للاحتلال في مذكراته

بانها جاءت أسرع مما كانوا يتوقعه اليابانيون، ورأى ان اليابان "محظوظة في ان الولايات المتحدة كانت هي المسؤولة في المقام الأول عن احتلال بلادنا "[٩]. ووجد الزعماء اليابانيون في الولايات المتحدة الخيار المناسب ليكون بالنسبة لهم "راع رحيماً وموثوقاً به" [١٠]. أما واشنطن فقد كانت تهدف من معاهدة السلام والمعاهدة الأمنية إلى تحويل اليابان إلى "بيدق في جدول إعمالها السياسي الواسع في الحرب الباردة" [١١].

ان امتناع اليابان القسري ثم الطوعي عن إعادة تسليح نفسها بموجب المادة التاسعة[١٢] من الدستور الياباني كانت له آثار ايجابية للغاية في نمو اقتصادها بسرعة دون إرهاق موازنات الدولة سنوياً بنفقات عسكرية في مجال التسلح. فقد تمسك اليابانيون بمقولة (الدستور السلمي لدولة منزوعة السلاح) طوال سنوات ١٩٤٨-١٩٥٢، ولم يرصدوا سوى مبالغ هزيلة للغاية في مجال التسلح ضمن موازنات ١٩٥٢-١٩٥٥ لم تتجاوز نسبة ١٪ من الموازنة السنوية. وأصر يوشيدا باستمرار على ان المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة كافية لحماية اليابان من أي اعتداء خارجي [١٣].

وبسبب ضعف التسليح الياباني تفجر نزاع حاد بين يوشيدا ودلس إذ شكك الأخير بقدرة اليابان على الاستمرار في سياسة الاعتماد على الولايات المتحدة دون العمل على تطوير القدرات العسكرية لليابان وانتقد اليابانيين لأنهم لا يبذلون جهودا كافية لإعادة تسليح أنفسهم [١٤].

وعلى مدار العقد الخمسيني من القرن المنصرم كان هناك صراعاً مستمراً في داخل اليابان حول معاهدة الأمن وتواجد القوات الأميركية في اليابان. وكان محورا هذا الصراع هما كتلتين سياسيتين أساسيتين تمثلتا بالمحافظين من جهة واليساريين من الجهة الاخرى. ومثل المحافظين حزب الأحرار الديمقراطي [١٥] Democratic Liberal party الذي كان يريد تعديلاً دستورياً يكفل لهم إلغاء او تعديل المادة التاسعة التي سلبت اليابان حق الحرب، وتعديل المواد الدستورية التي أضعفت من موقع الإمبراطور، مع الالتزام بالتحالف مع الولايات المتحدة[١٦]. واعتقد المحافظون ان المعاهدة الأمنية مفيدة آنيا للاقتصاد الياباني لكنها مسيئة جداً لصورة اليابان أمام شعبها، وفي نظر الشعوب الأخرى، فمهما يكن يبقى الأمن المستورد من الخارج مظهر من مظاهر نقص السيادة، يضعف من صلاحيات الدولة المركزية، ويكبل الإرادة الوطنية لذا كان

يطمحون بمعاهدة اكثر تكافؤ بين البلدين[١٧]. أما اليساريين الذين كانوا ممثلين بالحزب الشيوعي[١٨] Japanese Communist Party والحزب الاجتماعي الديمقراطي[١٩] Democratic Social party وأحزاب صغيرة ذات توجهات اشتراكية ونقابات العمال فكانوا يرون ان ابتعاد اليابان عن الحروب والحفاظ على سلامتها وتوجهاتها السلمية التي ضمنت في الدستور لن تكون إلا بتبني نهج الحياد كاملا في الحرب الباردة والابتعاد عن أي شكل من أشكال التحالفات والمعاهدات الأمنية والعسكرية الثنائية والجماعية والاكتفاء بمظلة الأمم المتحدة[٢٠]. إذ كانوا يعتقدون ان معاهدة الأمن جعلت من اليابان دولة منقوصة الاستقلال وتابعة عملياً للولايات المتحدة الأميركية[٢١]. وان التحالف معها سيجر اليابان إلى نزاعات مسلحة تكون على حساب المصالح اليابانية[٢٢].

وفي ظل التناقض بين وجهتي نظر الكتلتين السياسيتين الأساسيتين في اليابان، أرسل رئيس الوزراء هاتوياما[٢٣] Ichiro Hatoyama في آب من عام ١٩٥٥ وفداً برئاسة وزير الخارجية شيجوميتسو[٢٤] Mamoru Shigemitsu للطلب من الأميركيين التفاوض حول المعاهدة الأمنية لغرض تعديلها مطالباً طلبه بالسخط الشعبي على المعاهدة لأنها لم تحقق لليابان منزلة متساوية بوصفها دولة مستقلة، وذلك نظراً للظروف عقدها المتمثلة برغبة اليابانيين حينها بالتخلص من الاحتلال بأي ثمن. وجادل شيجوميتسو بان عدم إجراء تغييرات على المعاهدة سيخلق صعوبات تجعل من الصعب على الحكومة اليابانية الحفاظ على السلطة والأغلبية الشعبية التي يتمتعون بها[٢٥].

لم يتعامل دلس بايجابية مع طلب الحكومة اليابانية، إذ رفض بشدة طلبهم واتب الحكومة اليابانية لرفضها تقديم مساهمة عسكرية فاعلة في منظومة الدفاع الإقليمي عن آسيا التي كانت الولايات المتحدة تقوم ببنائها للتصدي لأي زحف شيوعي سوفيتي او صيني باتجاه جنوب شرق آسيا. وضغط دلس على شيجوميتسو لتوقيع بيان مشترك يتضمن موافقة اليابان على المساهمة في حفظ الامن والسلام العالمي في المحيط الهادئ. وقد اثار هذا البيان حفيظة المعارضة اليسارية اليابانية التي اتهمت رئيس الوزراء هاتوياما بانتهاك الدستور الياباني بموافقته على هذا الالتزام الذي يحمل مضموناً عسكرياً، الامر الذي اثار ضجة سياسية واعتراضاً قوياً من

الرأي العام الياباني كان نتيجته انكار شيجوميتسو تضمن البيان أي نية يابانية نحو إعادة التسلح العسكري الواسع النطاق مؤكدا على ان البيان أسئ فهمه، وأعلن تراجعه عنه [٢٦].

وعندما وصل كيشي [٢٧] Nobusuke Kishi في عام ١٩٥٧ إلى رئاسة الوزراء صرح في مؤتمره الصحفي الأول بوصفه رئيساً للوزراء: "من وجهة نظر الشعور الوطني، يرغب الشعب الياباني بإلغاء المعاهدة الأمنية الحالية مع الولايات المتحدة" [٢٨]. ومن المرجح وهو المحافظ ومن الداعين إلى علاقات وثيقة مع الأميركيين لم يكن يقصد كيشي بقوله هذا إضعاف العلاقة مع الأميركيين بقدر ما كان يبحث عن إطار جديد للعلاقة يتناسب مع واقع ان معاهدة الأمن ١٩٥١ كانت في ظروف نهاية الاحتلال واستعداد اليابانيين آنذاك للموافقة على شروط صعبة من اجل الحصول على الاستقلال.

لقد كانت هناك قناعة يابانية بان موافقة يوشيدا على المعاهدة كانت بسبب عدم وجود خيارات مطروحة غير الاحتلال او المعاهدة، ومن ثم كان هناك رأياً واسعاً في اليابان يقول بان المعاهدة كانت تدبيراً مؤقتاً ولابد من مراجعتها للتناسب مع مكانة اليابان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة [٢٩]. وكلما استعادت اليابان قوتها الاقتصادية وتزايد ثقتها بنفسها كانت تثار ضرورة التخلص من المعاهدة [٣٠] لاسيما وان العدد الكبير للقوات الأميركية في اليابان كان يتسبب في احتكاكات وحوادث مستمرة مع السكان المحليين ومن هذه الحوادث (حادثة جيراد) التي وقعت في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧ عندما قتل ضابط أميركي فلاحة يابانية كانت تجمع الطلقات الفارغة الناتجة عن تمرينات الجنود الأميركيين في مركز للتدريب، ولم يعاقب الضابط على فعلته بشكل جدي؛ اما الحادثة الثانية فهي رفض السكان في مدينة سوناجاوا إقامة توسعات للقواعد الأميركية في مدينتهم؛ وكان الحادث الثالث هو سقوط طائرة حربية أميركية على مدرسة ابتدائية أدى إلى مقتل إحدى وعشرون شخص وجرح مائة آخرين إلى جانب احتراق خمس وثلاثون منزلاً [٣١]. لقد كانت هذه الأحداث كانها رسالة تذكير مستمرة لليابانيين بالهزيمة والاحتلال [٣٢].

في غضون ذلك، تمكن كيشي من انتزاع اعتراف علني من الرئيس الأميركي إيزنهاور بان معاهدة الأمن صممت لتكون معاهدة انتقالية وليست إطار إستراتيجي ينظم العلاقة بين

البلدين. وقد جاء هذا الاعتراف خلال زيارة كيشي إلى واشنطن في حزيران ١٩٥٧، لكن أية مفاوضات او مباحثات لم تؤسس على هذا الاعتراف الأميركي بمرحلية المعاهدة [٣٣]. ومع ذلك فإنه كان خطوة مهمة فتحت ضوءاً اخضراً امام المطالبات اليابانية الرسمية بإعادة النظر في المعاهدة.

المعاهدة في دوائر صنع القرار الأميركي :

لم يثار موضوع معاهدة الأمن في داخل مراكز صنع القرار السياسي في الحكومة الأميركية بعد زيارة كيشي إلا في مطلع عام ١٩٥٨ وذلك عندما انتبه السفير الأميركي في اليابان ماك آرثر الثاني[٣٤] Douglas MacArthur II إلى الرغبة اليابانية الكبيرة بطرح موضوع إعادة النظر في المعاهدة على طاولة النقاش بين البلدين. وبناءً على استشعاره لحجم هذه الرغبة حث ماك ارثر حكومته في الثاني عشر من شباط من العام نفسه، على الاستعداد مبكراً لتلافي احتمالية تناقص قوة الموقف التفاوضي الأميركي مقابل استعادة اليابان لقوة موقفها. ونبه آرثر إلى وجود خطر قيام اليابانيون بإنهاء المعاهدة من طرف واحد ودون الاتفاق على بديل لها قائلاً: "هناك شعور قوي بما يكفي في ان تفكر اليابان بالوقوف وحدها مثل السويد"[٣٥]. في اشارة واضحة إلى امكانية اكتفاء اليابان بإعلان الحياد الكامل في الحرب الباردة الأمر الذي سيفقد الأميركيين حليفاً استراتيجياً هاماً.

وطرح ماك آرثر على حكومته عدداً من الأفكار أهمها ضرورة الاستعداد لتقديم معاهدة متبادلة بدلاً من المعاهدة التي يعدها اليابانيون معاهدة أحادية الجانب؛ والتأكيد على أهمية ان تكون المعاهدة ضمن إطار واسع النطاق لتشمل مثلا كل منطقة المحيط الهادئ وليكن لها اسماً واسعاً مثل (معاهدة التعاون المتبادل والأمن الدوليين)، وذلك للحصول على أفضل اثر نفسي على الشعب الياباني والرأي العام العالمي؛ ورأى آرثر ضرورة ان تبنى المعاهدة على أساس المساواة الحقيقية في العلاقة الدفاعية، ولتحقيق ذلك يجب خلق مناخ نفسي موات لتسهيل طرح قضيتين من أكثر القضايا حساسية في اليابان وهما الدفاع المشترك والدفاع الجماعي؛ وأكد آرثر على وجوب البدء في خوض مناقشات داخل الحكومة الأميركية من اجل الاستعداد للاستجابة للمبادرة اليابانية التي "من المحتمل جداً ان يتخذوها خلال العام الحالي"[٣٦].

لقد كانت أفكار السفير ماك آرثر هي أول خطوة من نوعها في مقترح مشروع معاهدة الأمن المتبادل، هذه الأفكار التي ضل يدعمها بأفكار ومقترحات أخرى، كان من أهمها تاكيده على ضرورة ان يكون الهدف الأميركي هو الحصول على معاهدة تعاون امني مشترك حقيقي "بدلاً من محاولة العبث في نصوص المعاهدة النافذة". ورأى ان جوهر المسألة هو تعريف المنطقة التي ستشملها المعاهدة إذ أوضح هذه النقطة قائلاً: "بعض أبناء شعبنا يرى ان على اليابان تقديم المساعدة للولايات المتحدة اذا تعرضت أراضي الأخيرة القارية اوأي مكان عائد لها في المحيط الهادئ للاعتداء. ونظراً لتفسير الدستور الياباني ووقائع الحياة السياسية في هذا البلد، ان طرح أي حالة من هذا القبيل من شانه ان يمنع إبرام معاهدة الأمن المتبادل"[٢٧].

واعتقد ماك آرثر انه اذا أرادت الولايات المتحدة ان تكون اليابان شريكاً فاعلاً قادراً على الاستمرار في تقديم تسهيلات عسكرية ولوجيستية، التي هي جداً مهمة للولايات المتحدة فمن الضروري ان تكون اليابان ملتزمة بالمبادرة لمساعدتنا ضمن منطقة محدودة نسبياً حتى تتوافق مع الواقع السياسي في اليابان، وتكون عملية، وفي الوقت نفسه تؤمن للولايات المتحدة الحد الأدنى من الالتزامات والمرافق الهامة. وحذر ماك آرثر حكومته "اذا لم نستعد جيداً للمضي قدماً عندما يحين وقت التفاوض، فاننا سنخاطر في وصول اليابانيين تدريجياً إلى قناعة بضرورة الإعلان عن إنهاء المعاهدة الحالية من جانب واحد"[٢٨].

لم تلقى أفكار وتحذيرات ماك آرثر صدىً واسعاً في الخارجية الأميركية، إذ شكك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى روبرسون Walter S. Robertson في مذكرة إلى وزير الخارجية الأميركية دلس في الثاني والعشرين من آذار من العام نفسه بأن يكون مسار العمل المقترح الذي اقترحه السفير ماك آرثر هو في وقته الملائم. ولاحظ ان السفير لم يناقش هذه النقطة على أهميتها، وعبر عن اعتقاده بان المسالة الأساسية هي ما اذا كانت الحكومة اليابانية "تريد ان تواصل العلاقة الحميمة معنا أم لا". وذكر روبرسون وزير الخارجية دلس بان كيشي سبق ان أكد بعدم وجود رغبة في تغيير العلاقة القائمة بين البلدين. وشكك في استعداد اليابانيين للقيام بالتزامات متبادلة في شراكة أمنية مع الولايات المتحدة، على الرغم من إقراره بوجود استياء ياباني من معاهدة الأمن. ومع ذلك فانه طلب السماح لماك آرثر بالتشاور مع كيشي

ليتأكد من وجود ما يفي فعلاً من الأهداف المتبادلة على كلا الجانبين لدعم مثل هذه المعاهدة المقترحة، وما إذا كان الوقت مناسباً لإجراء مراجعة شاملة لتقييم معاهدة الأمن بمعاهدة جديدة تتضمن إمكانية تفسيرها في سياق الأمن المتبادل. وفي الوقت نفسه رفض روبرتسون الأفكار التي اقترحها ماك آرثر قائلاً: " لا ينبغي لنا الشروع في مفاوضات على مشروع من النوع الذي اقترحه السفير ماك آرثر لأنه لا يقدم بدائل". وطرح أفكاراً بديلة بمثابة أهداف طلب ان يسترشد بها ماك آرثر في تشاوره مع كيشي وأهمها [٣٩]:

١- ان تكون اليابان قوية عسكرياً قادرة على الدفاع عن أراضيها ومستعدة وقادرة على استخدام قواتها في الخارج للدفاع عن دول (العالم الحر).

٢- إمكانية دخول اليابان في ميثاق امني جماعي إقليمي، او في اتفاقيات ثنائية او اتفاقات محدودة، قادرة على تفسيرها ضمن توفير الأمن الجماعي لكل الدول غير الشيوعية في الشرق الأقصى.

٣- مواصلة الوجود العسكري للولايات المتحدة في اليابان إلى أقصى حد تتطلبه الأوضاع الدولية، مع الحق في استخدام القواعد العسكرية في اليابان من اجل الوفاء بالتزامات الولايات المتحدة في الدفاع عن (حرية العالم).

٤- موافقة اليابان على إدخال الأسلحة النووية إليها.

٥- يابان ذات اقتصاد قوي قادر على الحفاظ على ارتفاع مستوى المعيشة، ومعنويات جيدة، وتوفير البنية اللازمة للتسلح.

وصف دلس هذه الأهداف في الثالث والعشرين من آذار من العام نفسه بـ"الأساسية". وعلق عليها قائلاً " يجب ان تقبل اليابان فرضية أساسية مفادها ان مستقبلها يكمن في التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لخلق توازن في القوى في مواجهة الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية" [٤٠].

ورأى روبرتسون في الثامن والعشرين من آذار من العام نفسه ان المعاهدة الأمنية مع اليابان هي من مكنتها من العودة إلى المجتمع الدولي، لأنها منحت اليابان إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة في العديد من المجالات، وهذا ما ساعدها على إنعاش اقتصادها "وكان ذلك المسؤول الأول عن المبادرة الرائدة في عودة اليابان إلى منصب قيادي في الشؤون العالمية". ووجد ان

ذلك يترتب عليه تقارباً في المصالح ضمن العلاقات بين البلدين وهذا ما يستلزم التضحية بالمصلحة الذاتية من الجانبين لصالح مصلحة تحالفهما "وإن كانت الخيارات صعبة"[٤١].

ان تفحص الأهداف الأميركية التي وضعها روبرسون تظهر بوضوح ان سقف الطموحات الأميركية كان عالياً جداً، وان الأميركيين لم يأخذوا بنظر الاعتبار الواقع السياسي الياباني، بل قابلوا الرغبة اليابانية باستبدال المعاهدة الأحادية الجانب بمعاهدة أكثر تكافؤ بشروط وأهداف تجعل من اليابان مجرد أداة عسكرية جاهزة بيد الأميركيين في صراعهم مع المعسكر الاشتراكي، فلم يستطع الأميركيون التخلص من شعورهم بأنهم أصحاب الفضل في نمو الاقتصاد الياباني، متناسين الحقيقة الأساسية المتمثلة بان دعمهم الاقتصاد الياباني لم يكن الغرض منه خدمة الشعب الياباني بل كان خدمة أغراضهم واستراتيجيتهم في تحويل اليابان إلى جدار حامي يقف بوجه الزحف الشيوعي القادم من شمال شرق آسيا ويمنعه من الامتداد قدما باتجاه جنوب شرق آسيا، الأمر الذي في حالة حدوثه فانه سيلحق ضرراً فادحاً بالمصالح والإغراض الأمنية والعسكرية الأميركية، ومتغاضين عن دور اليابانيين في تحقيق النمو الاقتصادي لبلادهم.

حاول بارسونز Howard J. Parsons مدير مكتب شؤون شمال شرق آسيا في الثاني عشر من نيسان من العام نفسه استكشاف موقف اليابانيين عندما سأل السفير الياباني في واشنطن عن أهم مشكلة في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، فكان رده فورياً بأنها تكمن في سيطرة الولايات المتحدة على جزر ريوكيو وجزر بنين، التي يعدها اليابانيون جزءاً من أراضيهم قبل الحرب العالمية الثانية. وأضاف "ان الشعب الياباني يتفهم تخليه عن فرموزا وكوريا ومنشوريا لان هذه الأراضي ضمت إلى اليابان من خلال الغزو العسكري، لكن الوضع يختلف بالنسبة لجزر ريوكيو وبنين". وأشار السفير إلى وجود اتجاهين لمسار العمل المطروح للتعامل مع هذه المشكلة. الأول يدعو إلى استرداد اليابان حقوقها الإدارية والسيادية بشكل فوري والثاني يدعو إلى تحرك تدريجي من خلال حزمة من التدابير الإدارية التي تضمن في نهاية المطاف عودة هذه الجزر إلى اليابان. ونبه السفير الياباني إلى ان تبني النهج الأول له مضار على العلاقات الأميركية اليابانية، لأنه سيعيق حرية استخدام الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية في هذه الجزر، وهذا من شانه الانعكاس سلباً على الموقف الدفاعي "الذي يعد أمراً هاماً لليابان"،

واستدرك قائلاً "ان الشعب الياباني من شانه ان يتفهم ان عليه ثمناً لابد من دفعه لاستعادة أراضيه، ويتمثل هذا الثمن بالاستخدام غير المقيد من الجانب الأميركي لقواعدهم في هذه الجزر". وأكد ان الشيوعيين اليابانيين هم من يدفعون باتجاه تبني الرأي الأول "لكن موقفهم ضعيف لأنهم لا يتبنون تجاه جزر الكوريل[٢٧] النهج نفسه"[٢٨].

استمر مالك آرثر في حث حكومته على الاستعداد لتعديل معاهدة الأمن فشرح لها في الثامن عشر من نيسان من العام نفسه موقفه، إذ رأى ان الأهداف التي وضعها روبرسون يجب ان تكون في مسعى تطوري، ولا يمكن ان تضمن كنصوص في المعاهدة المقترحة. وأعرب عن اعتقاده الراسخ في ان اليابانيين سيطرحون موضوع مناقشة تعديل المعاهدة في اعقاب تشكيل الحكومة اليابانية في حزيران، وعدم استعداد الولايات المتحدة سيظهرها بمظهر المماطل الذي يسعى لكسب الوقت، الأمر الذي سيترتب عليه تدهور العلاقات مع اليابان، ومن ثم تشجيع العناصر التي تسعى إلى تحويل اتجاهات اليابان بعيداً عن الولايات المتحدة في إشارة واضحة إلى الشيوعيين. ورأى آرثر ان الفرصة متاحة لان حزب الأحرار الديمقراطي كان لا يزال يؤيد سياسة التحالف مع الولايات المتحدة، لكن هذا لا يمنع من ان جميع اليابانيين يرغبون في إعادة النظر بمعاهدة الأمن. وشدد على ان تجاهل الولايات المتحدة هذه الرغبة سيعزز موقف اليساريين الداعين لفك الارتباط مع الولايات المتحدة. وكرر تحذيراته "إذا فقدنا المبادرة، سيتراكم الضغط، وسيكون من المحتمل جداً ان نفقد حتى ما لدينا الآن في السنوات القليلة المقبلة". ورأى ان الأفكار التي طرحها "واقعية ويمكن الاعتماد عليها"، لأنها حسب رأيه تأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية والنفسية التي تتعلق بعلاقة البلدين، إذ ان نسبة كبيرة من الشعب الياباني تشعر بان معاهدة الأمن فرضت على اليابان وهي مصممة لخدمة الإغراض والمصالح الأميركية وليس لتحقيق المنفعة المتبادلة، لذا شدد آرثر على ضرورة استبدالها بـ"معاهدة شراكة حقيقية"[٢٩].

وفيما يتعلق بما يمكن ان تحصل عليه الولايات المتحدة من اليابان، أكد آرثر انه يجب النظر لليابان كحلفاء الولايات المتحدة الآخرين ومن ثم "لا ينبغي توقع ان تمنحنا أكثر مما منحنا الحلفاء الآخرين". ودعا إلى ضرورة اخذ الأوضاع السياسية في اليابان بنظر الاعتبار إذ ان الحزبين الشيوعي والاشتراكي يرفعان شعار الحياد "ويضربان على وتر حساس يثير ردود الفعل

العاطفية الكبيرة للرأي العام الياباني الذي لا يزال يشعر بان النزعة العسكرية جلبت كارثة كبيرة لليابان"[٤٥].

وشرح آرثر جانب آخر من المشكلة المتعلق باستخدام المنشآت العسكرية الأميركية في اليابان، إذ أكد على عدم استعداد اليابانيين لمنح الولايات المتحدة الحق في استخدامها مثلما تشاء في إعمالها الهجومية التي تكون ملزمة للولايات المتحدة لكنها غير ملزمة لليابان التي "لا تختلف عن حلفائنا الآخرين، والتي لا يمكن ان تقبل، ولن تقبل، وأية دولة أخرى لن تقبل، في ترتيب معاهدات تحرمهم بشكل واضح مقدماً من أي رأي في كيفية استخدام أراضيها من سلطة أخرى"[٤٦].

وحول المنطقة التي تشملها المعاهدة المقترحة، اقترح آرثر ان تكون هذه المنطقة واقعية من حيث قدرة اليابان على الالتزام بها في ضوء قدراتها العسكرية المحدودة، وعلى ضرورة التركيز على بناء قوات دفاعية في اليابان، والأخذ بنظر الاعتبار المادة التاسعة من الدستور التي تمنع استخدام القوات اليابانية خارج أراضيها. ونبه آرثر بشكل إضح على ضرورة الاستعداد للمفاوضات قائلاً: "بصراحة اعتقد ان ليس لدينا خيار سوى التحرك قدماً بعد الانتخابات والبدء في محادثات هادئة مع كيشي على مشروع معاهدة على غرار ما اقترحته". وطلب موافقة الخارجية الأميركية على السماح له للشروع في محادثات مع كيشي للوصول إلى معاهدة جديدة بعد الانتخابات اليابانية في حزيران[٤٧].

المباحثات الأميركية اليابانية حول المعاهدة الأمنية

أجريت انتخابات مجلس النواب في اليابان في حزيران ١٩٥٨، وفاز فيها حزب الأحرار الديمقراطي الذي دخل الانتخابات موحداً لأول مرة منذ اندماجه، وقد تمكن من الفوز بـ٢٧٨ أي انه حقق ما نسبته ٥٧,٨٠٪ من مقاعد المجلس وهذا وفر له أغلبية مريحة في الحكم.

وفي الخامس من حزيران اخبر وزير الخارجية الياباني فوجياما[٤٨] Fujiyama Aiichiro السفير آرثر انه وكيشي يرغبان في خوض مناقشات مع الولايات المتحدة حول المشاكل الأمنية الأساسية، بما في ذلك إعادة النظر في معاهدة الأمن بين البلدين. بهدف الوصول إلى اتفاقات تامة فيما يتعلق بنشر السلاح النووي الأميركي في اليابان، واستخدام القوات الأميركية المتمركزة في اليابان في العمليات الحربية في أماكن أخرى من آسيا. وقد نقل آرثر رغبة الحكومة

اليابانية إلى حكومته معلقاً عليها بان ضغوط شعبية تتزايد في اليابان بدافع الحصول على مكانة متساوية مع الولايات المتحدة في القرارات الأساسية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية التي أشار إليها فوجياما، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على المصالح القومية لليابان والأمن الدولي، وهي نتيجة حتمية لانتعاش اليابان واستردادها للكثير من مكانتها المهمة في العالم. لذا نصح آرثر حكومته بضرورة التعامل مع اليابان بوصفها شريكاً كاملاً وعلى قدم المساواة، والابتعاد عن محاولة الحصول على ترتيبات غير متكافئة "سيكون مصيرها الفشل حتماً"[٤٩].

وقد حث آرثر حكومته للاستفادة من الظروف السائدة آنذاك التي وصفها بـ "الأكثر ملائمة" على اعتبار ان كيشي حقق نصراً كبيراً في الانتخابات، وموقفه قد تعزز كثيراً. وشدد آرثر ان هذه "الفرصة المؤاتية، لن تبقى حتى النهاية اذا لم نكن قادرين او غير قادرين او غير راغبين في اتخاذ إجراءات بناءة، الأمر الذي سيتسبب في تسمير العلاقات مع اليابان وتقويض القيادة الحالية التي هي راغبة في التحالف مع الولايات المتحدة والعالم الحر"[٥٠].

على الرغم من تحذيرات آرثر المتكررة لكنها لم تقابل باستجابة قوية داخل وزارة الخارجية الأميركية، إذ رأى دلس في الثالث والعشرون من حزيران من العام نفسه ان أطروحات آرثر وثيقة الصلة بالأجواء السائدة آنذاك في اليابان وتفتقد إلى الشمولية، وان نقصاً كبيراً اعتراها في المعرفة التامة بتفكير اليابانيين بالنسبة لأهدافهم على المدى الطويل في المجال الأمني، ونبه دلس سفيره بقوله "نحن ندرك ان الجهد الدفاعي الياباني يتزايد سنوياً لكن ليس من الواضح لنا فيما يتعلق بكيفية سرعة وضبط تحرك اليابان وفي أي اتجاه في المستقبل". وعبر دلس عن اعتقاده بان المضي قدماً في المجال الأمني مع اليابان يعتمد بشكل كبير على قدرة رئيس الوزراء الياباني في دعم وتطوير التوجهات الشعبية نحو تعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك فان دلس لم يقيد آرثر في جهوده نحو استكشاف الموقف الياباني على ان يكون بطريق غير رسمي، إذ كتب له "أنت حر في الدخول في محادثات تمهيدية بشان هذه المسائل دون ان ترتب على الولايات المتحدة أي التزام بأي شكل من الأشكال"[٥١].

وفي مناقشة لمسؤولين في الحكومة الأميركية في الثامن من أيلول من العام نفسه قال آرثر ان الحزب الاشتراكي يعمل على الإعداد لمشروعي قرارين للدورة العادية المقبلة لمجلس النواب،

المشروع الأول يتعلق بشأن عدم إدخال السلاح النووي إلى اليابان دون موافقة الحكومة اليابانية، والثاني بشأن الاستخدام العملي للقواعد الأميركية في اليابان دون اخذ الموافقة المسبقة من الحكومة اليابانية. وقد أوضح آرثر ان كيشي ابلغه ان بإمكانه الحيلولة دون تمرير المشروعين اذا كان هناك تفاوضاً بين البلدين حول المعاهدة، لذا كرر آرثر محاولته إلى لفت انتباه حكومته إلى أهمية الموضوع " اذا لم نتصرف بسرعة، فان الحالة ستتدهور، وسنواجه طلباً رسمياً بعدم الموافقة على إدخال السلاح النووي، وستهاجم المعاهدة التي ينظر إليها معاهدة أحادية ولا تحظى بالشعبية"[٥٢].

وقد زار فوجياما الولايات المتحدة ودخل في مفاوضات تمهيدية حول القضايا الأمنية مع الحكومة الأميركية في الحادي عشر من أيلول ١٩٥٨ إذ قال مخاطباً دلس ان حكومته فازت بالأغلبية في الانتخابات اليابانية في حزيران الماضي، وهذا مكنها من تشكيل حكومة مستقرة لأربع سنوات قادمة. وأشار إلى ان كيشي يعد العلاقات بين بلديهما حجر الزاوية في السياسة اليابانية الخارجية، لذا فانه يرغب في تطوير وزيادة قوة هذه العلاقات. وعرض فوجياما مبررات الحكومة اليابانية لإعادة النظر في المعاهدة الأمنية التي كان أهمها حدوث تغييرات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية في اليابان منذ توقيع المعاهدة الامنية، وتحسن وضع اليابان في المجتمع الدولي، وذلك "بفضل تعاون ومساعدة الولايات المتحدة". واوضح انه بالرغم من ان قوات الدفاع الذاتي اليابانية ليست بوضع مثالي نظراً للقيود المالية إلا ان الشعب الياباني يشعر بان الوقت قد حان للنظر في تعديل معاهدة الأمن ولرئيس الوزراء شعور مماثل تجاه قضية المعاهدة، لاسيما وان الرأي العام في اليابان يعتقد انه بالمقارنة مع المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة مع الفلبين وتايوان، فان المعاهدة مع اليابان تفتقر إلى الاستقلال والمبادرة، "وطالما هذا التفكير كان موجوداً فانه سيلحق ضرراً بالعلاقات الأميركية اليابانية". ورأى فوجياما ان هناك ثلاث مناهج للتعامل مع المعاهدة الأمنية هي: معاهدة جديدة؛ او إعادة النظر في المعاهدة النافذة؛ او تبادل المذكرات. وعبّر عن تفضيل كيشي لمنهج البحث عن معاهدة جديدة[٥٣].

دلس من جانبه، اوضح ان المعاهدة الامنية كانت مصممة بشكل "مؤقت" ولم تكن مهيأة لتأخذ وضع دائمي او ابدي، وانها أدت غرضها بشكل جيد. وأعرب عن استعداد الحكومة الأميركية

للنظر في عرض وزارة الخارجية اليابانية. وأسهب في الحديث عن مخاطر بقاء اليابان لوحدها دون تحالف، الأمر الذي يجعل منها هدفاً سهلاً للاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وقوتهما النووية. وقد اتفق الطرفان على الشروع في المفاوضات في كل من واشنطن وطوكيو [٥٤].

وتقدمت الخارجية الأميركية بخطوة إلى أمام عندما قدم مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى إلى دلس مسودة مشروع معاهدة للتعاون والأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان في الثاني عشر من أيلول من العام نفسه، وقد كلف دلس السفير آرثر في التاسع والعشرون من أيلول من العام نفسه في الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة اليابانية على أساس مشروع المعاهدة المقدم [٥٥].

واهم ما تضمنته هذه المسودة أنها شملت منطقة المحيط الهادئ إذ جاء في المادة الخامسة "يتعهد كل طرف ان أي هجوم مسلح في منطقة المحيط الهادئ موجها ضد الأراضي او المناطق التي تقع تحت السيطرة الإدارية للطرف الأخر من شانه ان يكون خطراً على سلامتها، يعلن انه سيعمل على مواجهة هذا الخطر بشكل مشترك ووفقاً لإجراءاتها الدستورية". وحددت مدة المعاهدة بعشر سنوات حتى يمكن لأي طرف ان ينهيها من جانب واحد [٥٦].

وفي الثلاثون من أيلول من العام نفسه نقل روبرسون توصيات هيئة الأركان المشتركة التي يجب مراعاتها في المعاهدة الأمنية، واهم هذه التوصيات هي ان المعاهدة يجب ان تعطي الولايات المتحدة الحق في تمركز قواتها في اليابان؛ وينبغي ان توفر المعاهدة للولايات المتحدة الحق في استخدام قواتها في اليابان في حالة حدوث عدوان شيوعي ضد احد دول آسيا الأمر الذي قد يهدد سلامة اليابان نفسها [٥٧].

بدأت أولى جولة المفاوضات الرسمية في طوكيو في الرابع من تشرين الأول من العام نفسه، اذ سلم كيشي مشروع المعاهدة الذي أعدته الخارجية الأميركية وتولى آرثر شرح بنود المشروع ومبررات كل بند وأهميته. من جانبه، رفض كيشي التعليق حتى يدرس المشروع من وزارة الخارجية ومنه شخصياً. وقد طلب كيشي ان يعلن هذا المشروع اذا تم الاتفاق عليه بوصفه مشروعاً يابانياً وليس مشروعاً أميركياً لما لذلك من اثر نفسي على الجماهير والرأي العام في اليابان [٥٨].

تمحور الاعتراض الياباني حول المادة الخامسة المتعلقة بمنطقة المعاهدة وأكد اليابانيون ان إدراج الولايات المتحدة لكل ممتلكاتهم وجزرهم في المحيط الهادئ سيثير تساؤلات كبرى حول تفسير الدستور الياباني وسيرفض بشدة من الرأي العام الياباني إمن الدايت الوطني (٥٩) The National Diet ، وشمل الرفض نفسه إدراج جزر روكي وبنين واوكيناوا في منطقة المعاهدة لان إدراجها قد يفتح موضوع إدخال الولايات المتحدة أسلحة نووياً لها وهو ما يرفضه اليابانيين فضلاً عن احتمالية حدوث صراع صيني شيوعي مع تايوان تدخل فيه الولايات المتحدة لمساعدة تايوان انطلاقاً من هذه الجزر قد تجر اليابان له. وطلب اليابانيون ان تقتصر منطقة المعاهدة على الجزر اليابانية الأربع الرئيسة الواقعة ضمن السيطرة الإدارية اليابانية. ورأى فوجياما "ان منطقة المعاهدة هي مفتاح المشكلة برمتها، ولا يمكن المضي قدما قبل الوصول إلى اتفاق بشأنها. وقد عبر آرثر لحكومته عن تفضيله الأخذ بطلب اليابانيين إذ ازإعطاء تنازل في هذه النقطة قد يمكن الأميركيين من الكسب في نقاط أخرى، كما انها قد تسهل استخدام التسهيلات اللوجيستية اليابانية في وقت السلم الأمر الذي يوفر ملايين الدولارات على الأميركيين (٦٠).

وقد وافقت هيئة الأركان المشتركة في الأول من كانون الأول من العام نفسه على توصية آرثر اذ وجدت ان الولايات المتحدة لن تكسب شيئاً من إدراج جزر وكي وبنين واوكيناوا في منطقة المعاهدة، فضلا عن ان ذلك سيكون مفيداً لليابانيين كوسيلة ضغط سياسي نحو إعادة السيطرة الإدارية عليها، في الوقت الذي تحتفظ فيه الولايات المتحدةبالسيطرة الإدارية والتشريعية والقضائية عليها. وقد طلبت هيئة الأركان من وزير الدفاع نقلموقفهم إلى وزارة الخارجية (٦١).

فضلت وزارة الخارجية الأميركية في الرابع من كانون الأول من العام نفسه ان يتم التوصل إلى اتفاق على منطقة المعاهدة قبل المضي قدماً في تلقي وجهات النظر اليابانية على جوانب أخرى من المعاهدة المقترحة. وعلى الرغم من التفهم الذي أبدته الخارجية الأميركية لرغبة اليابانيين في حصر منطقة المعاهدة على الجزر اليابانية الرئيسة لكنها وجدت ان هذا الأمر سيجعل المعاهدة عرضة للنقد لاسيما من الكونغرس لعدم وجود نوع من التبادلية كما هو معمول به في المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أخرى، مع الأخذ بنظر الاعتبار انه من غير المستبعد احتمال لهجوم شيوعي مباشر على الأراضي الأميركية في المحيط الهادئ (٦٢).

في غضون ذلك كانت الاستخبارات قد أعدت تقريراً استخبارياً في الثالث والعشرين من كانون الأول من العام نفسه يتعلق بالتطورات المحتملة في توجهات اليابان عالمياً. وتوصل هذا التقرير إلى ان اليابان ستظل حليفة للولايات المتحدة في المستقبل المنظور. ومع ذلك، فان اليابان ستكون أكثر جدية في البحث عن مصالحها الوطنية المستقلة، مدعومة باقتصاد قوي ومتطور، وستزداد أرجحية اليابان السياسية والاقتصادية وتأثيرها الدبلوماسي في منطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا تحديداً. وستظل اليابان معتمدة بالدرجة الأولى على قوة الردع الأميركية في مجالها الدفاعي، لاسيما في ظل المعارضة الشعبية الواسعة لفكرة إعادة التسلح فضلاً عن تكلفته التي ستبقى قيداً على جهود الدفاع الذاتي[٦٤].

وحول مفاوضات مشروع المعاهدة الأمنية توقع التقرير انه اذا تم التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين سيؤدي للحفاظ على القواعد الأميركية لمدة أطول، وان هذا سيعزز مثل هذا الاتفاق فان العلاقات بين البلدين ستشهد تدهوراً تدريجياً وسيزداد التحفظ الياباني على الوجود الأميركي فيها الأمر الذي "سيجعل التشغيل الفعال للقواعد مستحيلاً"[٦٥].

وبعد يوم واحد من صدور هذا التقرير كان آرثر يرفع عدداً من النقاط في برقية إلى الخارجية الأميركية، فعلق حول منطقة المعاهدة قائلاً انه في ضوء الدستور الياباني لا توجد إمكانية لإدراج أراضي تحت السيادة الأميركية في منطقة المعاهدة، وان إدراجها من الممكن ان يؤدي إلى انشقاق في حزب الأحرار، وان الدايت سيرفض الأمر الذي سيترتب عليه خسارة سياسية من المحتمل جداً ان يكون من نتائجها إسقاط الحكومة. وأشار آرثر إلى أهمية الأخذ بنظر الاعتبار ان تقدم قوات يابانية للمساعدة في الدفاع عن أراضي أميركية "ليس ضرورياً وليس في مصلحتنا الوطنية"، ووجد آرثر ان المساهمة المطلوبة هي في القواعد والتسهيلات اللوجستية. وحول نشر الأسلحة النووية في اليابان عبر آرثر عن اعتقاده بان الحكومة اليابانية لن توافق على نشرها في المستقبل المنظور إلا بحالة إذا كان القادة اليابانيين مقتنعين بان هناك تهديداً مباشراً لليابان نفسها[٦٦].

ردت الخارجية الأميركية على توضيحات سفيرها في اليابان في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩، فأكدت أن المفاوضات حول المعاهدة ان تكون فعالة وجديرة لا تستغرق إلا بعد

ان يكون واضحاً حصول كيشي على دعم حزبه بشان القضايا الرئيسة للمعاهدة، وقدرته على مواجهة المعارضين في الدايت [٦٦].

وفي التاسع والعشرون من نيسان من العام نفسه نقل آرثر إلى حكومته نص مشروع معاهدة الأمن المشترك متضمن التعديلات المقترحة من الجانب الياباني التي كان أهمها هو ما جاء في المادة الخامسة حيث غيرت المنطقة من المحيط الهادئ إلى "المناطق الواقعة تحت إدارة اليابان" أي تقليص منطقة المعاهدة على الأراضي اليابانية فحسب. أي ما معناه ان ذلك لن يشمل الجزر اليابانية التي يديرها الأميركيين والمتمثلة بجزر روكي وبنين واوكيناوا. وفي ما يتعلق باستخدام الأراضي اليابانية من القوات الأميركية فقد ترك إلى اتفاقية ملحقة بالمعاهدة، وأكد اليابانيون في تعديل المادة الثامنة على انه لا يجوز تفسير أي بند من بنود المعاهدة بما يتعارض مع أحكام الدستور للطرفين [٦٧].

وصل الطرفان إلى اتفاق حول المعاهدة الأمنية في أيلول من العام نفسه، واقترح فوجياما ان توقع الاتفاقية في واشنطن في العشرين من كانون الأول من العام نفسه وان يكون كيشي هو من يوقعها عن الجانب الياباني. وقد كتب آرثر إلى حكومته معلقاً على اقتراح فوجياما "رأي الشخصي انه اذا تقرر ان يأتي كيشي سيكون ذلك في مصلحتنا، ينبغي علينا ان نرحب بخطوة من هذا القبيل. وتعلمون ان كيشي معجب بالرئيس إيزنهاور ويحترمه كثيراً أكثر من أي رئيس حكومة أخرى في العالم، ومن ثم فان وجهات نظر الرئيس سيكون لها تأثير حقيقي عليه. في الوقت نفسه ان كيشي صديق قوي ومخلص". ونظراً لموقف كيشي الحازم والقوي ضد اليساريين والاشتراكيين اليابانيين الداعين إلى إضعاف العلاقات مع الولايات المتحدة وأيضاً لموقفه القوي ضد ما وصفهم آرثر بـ (الانتهازيين) داخل حزب الاحرار، حث آرثر حكومته على "فعل أي شيء معقول نستطيع من خلاله تعزيز موقفه داخل وخارج حزبه، وفي الوقت نفسه تشجيع سياسته الحازمة تجاه الشيوعيين، فكل ذلك سيكون بالتأكيد لصالحنا". وأكد على ان اليابان هي "العنصر الايجابي الوحيد لقوة العالم الحر لدينا في هذا الجزء الهام من العالم ... لذا يجب تقديم الدعم والمساعدة وكل ما يمكننا ان نقدمه إلى كيشي لمعاونته في المناقشات الحاسمة التي ستفتح

في البرلمان في القسم الأخير من كانون الثاني". وقد وافقت وزارة الخارجية على الموعد المقترح وعلى استقبال كيشي لتوقيع المعاهدة[٦٨].

وقد طرحت الخارجية الاميركية احتمال زيارة ايزنهاور اليابان في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٦٠ للاحتفال بالذكرى المائة لانطلاق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لتكون الزيارة الأولى في التاريخ لرئيس أميركي لليابان[٦٩]. وقد علق آرثر على الزيارة بقوله "سيكون رائعاً ورائعاً حقاً اذا زار الرئيس اليابان"، فهذه الزيارة من شانها ان تشكل دعماً للقادة اليابانيين الذين يعدون أصدقاء للولايات المتحدة، وهذا سيعطي انطباعاً إلى حقيقة ان مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأقصى ليست ثانوية مقارنة بمصالحها في أوربا، وهي تعلق أهمية مساوية لتحالفها مع اليابان مثلما هو في (المانيا الغربية) او غيرها من دول حلف شمال الأطلسي[٧٠].

توقيع معاهدة الأمن والتعاون المشترك وأزمة تصديق الدايت عليها :

أخرت زيارة كيشي لواشنطن إلى مطلع عام ١٩٦٠ حيث وقع في البيت الأبيض مع وزير الخارجية الأميركي هيرتر[٧١] Christian A. Herter في التاسع عشر من كانون الثاني على المعاهدة التي أطلق عليها اسم معاهدة الأمن والتعاون المشترك of Mutual Treaty Cooperation &Security وفي الوقت نفسه وقعت اتفاقية وضع القوات الأميركية Status of Forces Agreement التي عرفت اختصاراً باتفاقية سوفا SOFA. تكونت المعاهدة من احد عشر بنداً أهم ما تضمنته المعاهدة الأمنية هو البند الخامس الذي نص على "ان كل طرف يعد ان أي هجوم مسلح ضد أي منهما في أي منطقة تحت السيطرة اليابانية، هو تهديد لسلامته وأمنه ويعلن لذلك التزامه بمواجهة ذلك الخطر ضمن الالتزامات الدستورية والعملية لكل طرف". ويتبع في الأهمية البند السادس الذي سمحت بموجبه اليابان للقوات الأميركية باستخدام أراضيها ومنح الولايات المتحدة الحق في استخدام قواعدها لقواتها البرية والجوية والبحرية في اليابان على ان تفصل الترتيبات العملية لهذا البند في اتفاقية منفصلة؛ وألغت هذه المعاهدة الحق الذي كان متوافرا للولايات المتحدة في معاهدة ١٩٥١ والذي كان يسمح لها بالتدخل العسكري في داخل اليابان في حالة قيام اضطرابات واسعة النطاق؛ وحدد

عمر المعاهدة بعشر سنوات تنتهي بعدها المعاهدة، اذ من حق كل طرف ان يتحلل من التزامه بها شريطة إبلاغه للطرف الثاني بموقفه هذا قبل عام من نهاية السنوات العشر [٧٢].

وكانت اتفاقية (سوفا) هي التفصيل للبند السادس. واهم ما تضمنته هو التزام اليابان بتوفير قواعد للقوات الأميركية، وان تكون القوات الأميركية هي المسؤولة عن إدارة هذه القواعد، مع عدم مسؤولية الأميركيين عن إعادة تاهيلها في حالة إعادتها لليابان، ومنح الأميركيين الحق في استخدام أي مطار او ميناء دون دفع اجور مقابل ذلك، والسماح للولايات المتحدة بإدخال أي شخص لليابان من القوات المسلحة او المدنين او أسرهم، وانه تكون الولاية القانونية للأميركيين على مواطنيها الخاضعين للقانون العسكري الأميركي، مع الإقرار بالحق القانوني لليابان على المخالفات التي تجري داخل الحدود اليابانية وفي حالة تداخل الصلاحيات يكون للقوات الأميركية الحق الأول، والتزام اليابان بدفع تكاليف البنايات والمطارات. وفرضت سوفا استشارة الحكومة اليابانية قبل اجراء تغييرات رئيسة في انتشار القوات الأميركية في اليابان او في استعمال القواعد اليابانية في العمليات القاتلة ماعدا اذا كانت في حالة الدفاع عن اليابان نفسها [٧٣].

أثار توقيع المعاهدة اعتراض اليساريين عليها، إذ رأوا أنها ليست إلا تكريس للمعاهدة السابقة، وهي غير منسجمة مع دستور اليابان السلمي. ونظراً لتشدد المعارضة في رفضهم للمعاهدة طرح كيشي على آرثر فكرة إمكانية حل الدايت في وقت مبكر وإجراء انتخابات جديدة. وذلك في لقاء عقد على انفراد بين كيشي وآرثر في السادس من شباط لمناقشة الوضع السياسي الداخلي الياباني، وطلب كيشي ان ينقل هذا الموضوع إلى الرئيس الأميركي ووزير الخارجية بـ"سرية تامة" لمعرفة وجهات نظرهم بشانها. اذ كان كيشي يعتقد ان الغالبية العظمى من الشعب الياباني تؤيد المعاهدة، وان حل الدايت أمر ضروري للحصول على تفويض من الشعب الياباني ليس فقط من اجل التصديق على المعاهدة الأمنية ولكن للاستمرار في المستقبل في سياسة التحالف مع الولايات المتحدة والدول الغربية. لاسيما وان كيشي كان يعتقد ان أحزاب المعارضة من المحتمل جداً ستقاطع جلسات التصويت على المعاهدة، وان الانتخابات ستكفل موافقة الشعب الياباني بدلاً من تمرير المعاهدة في الدايت في ظل غياب أحزاب المعارضة، الأمر الذي يضعف من شرعيتها، لكن فكرته لم تلقى استجابة ايجابية من الحكومة الاميركية التي لم تستحسن فكرة حل الدايت [٧٤].

وفي العشرين من أيار من العام نفسه كان مقرراً ان يصوت الدايت على المعاهدة للتصديق عليها حتى يمكن نقلها إلى مجلس المستشارين الذي يجب ان يصوت عليها بعد تصويت الدايت خلال ثلاثين يوماً، وفي حالة عدم تصويته خلال المدة المقررة تعد المعاهدة نافذة تلقائيا حسب الدستور الياباني. وقد جرت المناقشات في الدايت في جو متوتر للغاية، إذ تجمع المعارضون أمام باب رئيس المجلس لمنعه من الدخول إلى قاعة الدايت للحيلولة دون التصويت على المعاهدة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى استدعاء الشرطة لإبعاد النواب المعارضين وإخراجهم بالقوة من قاعة الدايت. وبغياب تام للإطراف اليسارية والاشتراكية اجري التصويت على المعاهدة، فقد كان عدد الحضور ٢٧٣ جميعهم من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي، وكانت نتيجة التصويت موافقة ٢٤٨ وامتناع ٢٥ عضواً. وقد هددت أحزاب المعارضة بالاستقالة الجماعية ومقاطعة جميع إجراءات الدايت. وقد وجد آرثر ان استدعاء الحكومة الشرطة لطرد عدد من أعضاء الدايت "ستبقى القضية الأكثر جدلاً لبعض الوقت". واعتقد انه من السابق لأوانه التنبؤ بما اذا كانت الصحافة وغضب الجماهير ستتسبب بمشاكل خطيرة لحكومة كيشي [٧٥].

بعد يوم واحد من التصديق على المعاهدة، أكد فوندا Funada (احد قيادي حزب الأحرار الديمقراطي) لآرثر ان اللجوء إلى الشرطة كان السبيل الوحيد للتعامل مع الوضع. ووصف الحديث عن استقالات جماعية للمعارضين من العناصر اليسارية والاشتراكية بـ "الأمر السخيف" لأنهم بهذا سيتعرضون إلى هزائم أقسى. ولكنه وجد ان المطالبات بتنحي كيشي داخل حزبه ستنمو وتتعزز مع استمرار افتقاده للشعبية لاسيما وانه يتعرض إلى هجمات قوية من معارضيه لعلاقته السابقة بالجنرال هيديكي توكو Hideki Togo [٧٦] ودوره في الحرب العالمية الثانية. وعبر فوندا عن اعتقاده بان من مصلحة كيشي التنحي عن منصب رئاسة الوزراء [٧٧].

لقد كان الوضع بالنسبة لكيشي حرجاً للغاية، فقادة في حزبه، اخذوا يدعون علناً إلى استقالته، في الوقت الذي تصاعدت فيه تظاهرات الاشتراكين واليساريين يومياً ضده، واشتدت هجمات الصحافة المعارضة المنددة بسياسته. لذا طلب آرثر من حكومته في الثالث والعشرين من حزيران الاتصال بيوشيدا (كان في الولايات المتحدة يشارك في احتفالات الذكرى المئوية للعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة واليابان) للطلب منه التدخل لدفع القياديين المعارضين لكيشي

في الحزب على دعمه وعدم تبني مواقف معارضة او حيادية تستقل من الإطراف اليسارية والاشتراكية. اذ ان الأمر كان أكثر من صراع حزبي داخلي فهزيمة المعاهدة يعني تحقيق الشيوعيين اكبر مكسب لهم في آسيا "وضربة رهيبة" للعلاقات بين البلدين [٧٨]. الا انه يبدو ان يوشيدا الذي كان اعتزل النشاط السياسي منذ عام ١٩٥٥ لم يقد بأي دور فاعل في دعم كيشي.

تداعيات أزمة تصديق المعاهدة على زيارة إيزنهاور المقررة :

ان الوضع السياسي الداخلي في اليابان بما كان يشهده من تداعيات سياسية واعتراضات كبيرة على المعاهدة كان محل اهتمام وقلق أميركي. ففي الثالث والعشرين من ايار قال هيرتر في اجتماع لمسؤولين أميركيين وبحضور الرئيس إيزنهاور ان كيشي يعاني من صعوبات كبيرة وربما لن يكون قادراً على الاستمرار في منصبه. ورأى ايزنهاور ان خطط زيارته لليابان لابد من إخضاعها للمراجعة بسبب الأوضاع المضطربة في اليابان [٧٩].

واستفسرت الخارجية الأميركية في اليوم نفسه من آرثر عن مدى ملائمة توقيت زيارة إيزنهاور لليابان وماهي الفرص المتاحة لتحققها مؤكدة "ان الرئيس لا يريد ان يتخذ أي خطوة من شانها ان تكون محرجة للحكومة اليابانية في ظل الصعوبات الحالية" [٨٠]. وبعد يوم واحد قال ايزنهاور لوزير خارجيته اذا كانت المعارضة اليابانية قوية بما فيه الكفاية، فان زيارته قد تكون محرجة لكيشي، واذا أوقفت الزيارة ستبدو ان سياسة الدولة تملى عليه من المعارضين. لذا طلب ايزنهاور استشارة كيشي واخذ رأيه [٨١].

عبر آرثر لحكومته عن رأيه في زيارة الرئيس المقررة لليابان في الخامس والعشرون من الشهر نفسه فقال: "سيكون خطأ كبيراً ان يتخذ الرئيس المبادرة في تاجيل زيارته لليابان. ان اقتراح تاجيل الزيارة سيعطي مظهر الانحناء أمام الضغوط والتهديدات الشيوعية واليسارية في اليابان، وستصور على أنها انتصاراً للقوات الموالية للشيوعية ولعادية للولايات المتحدة هنا، علاوة على ذلك، وبصورة عامة سينظر إلى التاجيل من معارضي كيشي داخل حزب المحافظين والصحافة كدليل على رغبتنا بفك الارتباط معه. هذا يمكن ان يكوزضربة قاصمة لكيشي الذي هو في ورطة حقيقية". وطلب آرثر ان يسمح له وعلى "أساس شخصي بحت" في سؤال كيشي اذا ما كان الوضع السياسي الحالي من وجهة نظر الحكومة اليابانية يجعل تاجيل الزيارة أمراً مرغوباً

فيه. فمن الأهمية ان يكون تاجيل الزيارة بمبادرة من حكومة اليابان التي تعاني من صعوبات حقيقية [٨٢].

وفي اليوم نفسه التقى آرثر بوزير الزراعة تاكيو فوكودا [٨٣] Takeo Fukuda الذي كان احد المقربين من كيشي، وكان قد طلب الحديث مع آرثر بشكل شخصي وبصورة سرية حول زيارة ايزنهاور إلى اليابان. اذ قال انه شخصياً يشعر انه في ضوء التطورات الأخيرة في الوضع السياسي المحلي الياباني، ان توقيت زيارة الرئيس ليس الأفضل وذلك لأنها ستكون في اليوم نفسه المقرر ان تصدق فيه المعاهدة الأمنية من مجلس المستشارين، وان الجمع بين هذين الحدثين سيعطي ذريعة لليساريين الذين ستستنهض هممهم للقيام بمظاهرات قد تكون بالنسبة للرئيس غير سارة. وطلب فوكودا على "اساس شخصي بحت" من آرثر البحث عن إمكانية تاجيل زيارة ايزنهاور لمدة عشرة أيام او أسبوعين، حتى يتم انجاز تصديق المعاهدة ودخولها حيز التنفيذ [٨٤].

ردت الخارجية الأميركية على هذا الاقتراح في اليوم نفسه، مبديه موافقتها على تاجيل الزيارة لكن لاكثر من ثلاثة أسابيع نظراً لجدول ايزنهاور وارتباطاته، لكن طلب من آرثر ان يعمل على ان يكون كيشي هو المبادر في اقتراح التاجيل [٨٥].

في اليوم التالي التقى آثر فوجياما سراً، وبحثا مسالة تاجيل الزيارة اذ قال فوجياما انه تم مناقشة موضوع الزيارة دخل الحزب والحكومة على حد سواء. وبالرغم من ان هناك اراء متباينة داخل الحزب، لكن قراهم هو من الأفضل المضي قدماً في الزيارة كما مقرر لها في التاسع عشر من حزيران. وأوضح فوجياما ان كيشي والحكومة تعد الحملة اليسارية الموجهة ضده والمدعومة من الاتحاد السوفيتم والصين الشيوعية لها ثلاثة أهداف أساسية هي [٨٦]:

١- هزيمة المعاهدة.
٢- الإطاحة بكيشي الذي يعده السوفيت والصينيين الشيوعيين العدو رقم واحد بسبب موقفه القوي لصالح الشراكة بين الولايات المتحدة واليابان.
٣- إحباط وإلى اجل غير مسمى زيارة الرئيس ايزنهاور إلى اليابان.

وقد اعترف فوجياما بانه قد يكون هناك متظاهرين على طول الطريق من المطار إلى مقر الحكومة يرفعون لافتات حمراء ربشكلون "مشاهد غير مرغوب فيها"، لكنه شدد على ضمان

حكومة اليابان لسلامة الرئيس، وعدم وجود أي خطر على شخصه. وأكد على انه وكيشي يرون ان استمرار زيارة الرئيس كما هو مقرراً لها من شانه ان يعزز إلى حد كبير العناصر المؤيدة في اليابان للشراكة بين البلدين (٨٧).

وفي تحليل لمجلس الأمن القومي في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٦٠، اشار فيه الى ان كيشي لن يستقيل ولن يحل الدايت، مع الإقرار بأن المعارضين النشطين للمعاهدة الأمنية هم أقلية صغيرة من الشعب الياباني، مع ذلك، فان فرص كيشي بالاحتفاظ بمنصبه آخذة بالتناقص، نتيجة لتعامله مع ماوصفه التقرير بـ(احداث الشغب) التي اقفت تصديق المعاهدة في الدايت، وفشله في الحصول على دعم لقضيته من اجل الاستمرار في منصبه. وبين التقرير ان كيشي يعول على زيارة ايزنهاور إلى اليابان لاستعادة هيبته لحل الدايا والدعوة إلى انتخابات جديدة في الخريف. وانه في حالة استمرار نشاط المعارضة بالمستوى نفسه قد يضطر كيشي إلى التخلي عن طموحاته في ولاية ثالثة (٨٨).

وقد صرح الأمين العام لمجلس نقابات العمال اليابانية في الثالث من حزيران لوكالات الصحافة ان المجلس سينظم (مظاهرة ضخمة) عند وصول هجيرتي James Hagerty السكرتير الصحفي للبيت الأبيض خلال زيارته المقررة لليابان في العاشر من حزيران تحضيرا لزيارة ايزنهاور. وأكد على خشيته من حدوث "عنف جسدي" لاذلال المظاهرات نتيجة أوامر قد تصدر من الحكومة لقمع المتظاهرين (٨٩).

وفي اليوم التالي اضرب عمال السكك الحديد لمدة ثلاث ساعات احتجاجاً على المعاهدة الأمنية وعلى زيارة ايزنهاور المقررة، وقد أعلن الاشتراكيون ان خمسة ملايين ونصف مليون شاركوا في الإضراب في حين قللت الحكومة من شان الإضراب معلنة ن عدد الذين شاركوا فيه لم يتجاوز ٧٥٠٠٠٠ عامل (٩٠).

وبعد ثلاثة ايام من الإضراب أعرب ايزنهاور في اتصال هاتفي مع وزير خارجيته هيرتر عن انزعاجه من فكرة ان كيشي يريد توظيف زيارته لمصلحة موقفه في الأوضاع الداخلية. وقال ايزنهاور انه يعلم عدم وجود خطر للإضرار به جسدياً، لكنه تسال عن الحرج الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة اجمعها امتداداً لحرج رئيسها. وشدد انه اذا أرادت الحكومة اليابانية إلغاء

الزيارة فيجب إبلاغه قبل البدء برحلته الخارجية، وأوضح انه يجب ان يعرف اليابانيين انه ذاهب للاحتفال معهم بمئوية العلاقات الدبلوماسية وليس وكانه مؤيد او مروج للمعاهدة. وقد أعرب هيرتر عن اعتقاده بان الأمور في اليابان تحت سيطرة الحكومة اليابانية بما فيه الكفاية [٩١].

وصل هيجري إلى مطار طوكيو في العاشر من حزيران، وعندما عرض عليه الانتقال إلى مقر السفارة اليابانية بالهليكوبتر رفض لأنه كان يريد ان يعرف الطريق الذي سيمر به الرئيس وما هو الذي قد يتعرض له. وقبل خروجه من المطار تعرض موكبه إلى هجوم من حشود المتظاهرين الذين حاصروه في سيارته ومنعوه من الخروج من المطار وهددوا بقلب السيارة وهو بداخلها وحاصروه لاكثر من خمسة عشر دقيقة. وقام المتظاهرون بتحطيم النوافذ والإطارات حتى وصلت الشرطة ونقلت هيجري ومرافقيه إلى طائرة هليكوبتر عسكرية أميركية تولت نقلهم إلى السفارة [٩٢].

أثارت هذه الحادثة انزعاج الخارجية الأميركية التي أعربت إلى سفيرها في اليوم نفسه عن اعتقادها ان الشرطة اليابانية كانت اما غير راغبة او غير قادرة على معالجة هذا الوضع وانها قد فشلت "بشكل مطلق" في تامين الحماية اللازمة لموكب هيجري. ورأى هيرتر انه في ظل هذا الوضع من الأفضل تاجيل زيارة ايزنهاور حتى يجنب ما قد يتعرض له، ومن ثم انعكاس ذلك على الرأي العام الأميركي ضد اليابانيين والآثار السلبية الخطيرة الناتجة عن ذلك على العلاقات بين البلدين. وأكد هيرتر ان فشل الحكومة اليابانية في التعامل مع وصول هيجري تسبب بقلق جدي لكل المسؤولين الأميركيين الذين كانوا يؤيدون الزيارة. وأشار إلى ان الأميركيين لا يرغبون في اتخاذ المبادرة بالتاجيل ويجب اقناع كيشي بالنظر إلى امر الزيارة خارج حساباته الشخصية وينبغي في ضوء ذلك ان يقدم على طلب تاجيل الزيارة. وأكد على ان ايزنهاور ليس لديه رغبة في الدخول في نزاع داخلي ياباني ليجد نفسه يستخدم كرمز للقوى المتصارعة في اليابان. مؤكدا ذلك بقوله: "نحن واثقون ان الحكومة اليابانية لا توجد عندها الرغبة في رؤية كرامة منصب الرئاسة يستخدم لهذا الغرض" [٩٣].

وقد قدم مجلس الأمن القومي الأميركي تقريراً موسعاً حول سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان في الحادي عشر من حزيران، نبه فيه المجلس إلى تزايد تاثير الحزب الشيوعي الياباني في تحريك الجماهير، فعلى الرغم من قلته العددية الا انه يمارس تاثيراً كبيراً على الرأي العام الياباني

لاسيما من خلال اختراقه المنظمات الجماهيرية ونقابات العمال والتعليم ووسائل الإعلام. وهناك تيار يساري ضمن مجموعة الاشتراكيين لا يقلون نشاطا عن نظرائهم المنضوين في الحزب الشيوعي [٩٤].

وفي اليوم نفسه اتصل آرثر بمساعد وزير الخارجية الياباني يامادا Hisanari Yamada وابلغه انه يجب إعادة النظر بزيارة الرئيس المقررة وذلك للتأكد من ان الزيارة يجب ان تعزز مصالح الصداقة بين البلدين وليس العكس. وعبر عن اعتقاده بأن اي حادث يتعرض له الرئيس بالنظر إلى تركيز الرأي العام على هذه الزيارة بأثر ما حدث لهيجري سيكون مبالغاً فيه من الصحافة التي ستعمل على "تفجيره مهما كان تافهاً". وعرض يامادا استخدام طائرة هليكوبتر لنقل الرئيس من المطار، الأمر الذي أثار اعتراض آرثر الذي قال: "اذا لم تستطع الحكومة ضمان الأمن لموكب الرئيس من المطار وتقترح هليكوبتر فمن الأفضل لها ان تطلب تاجيل الزيارة... هذا من شانه ان يخلق صورة يرثى لها عن اليابان في عيون العالم وسيلحق ضرراً بالعلاقات الأميركية اليابانية" [٩٥].

وفي اليوم التالي التقى آرثر بكيشي لمناقشة زيارة لزنهاور، اذ قال كيشي انه يضمن ويشكل مطلق السلامة الشخصية للرئيس لكنه لا يستطيع ان يؤكد ان بعض "الحوادث غير السارة قد تحدث او لا تحدث"، وأكد انه لا يستطيع ضمان ان لا تكون هناك حادثة محرجة. وأوضح انه يستطيع ضمان الأحزاب المعارضة لكن المشكلة في الحزب الشيوعي "الذي لن يتعاون في أي حال من الأحوال وسيستمر في تنفيذ أوامر موسكو وبكين". وطلب كيشي منحه مدة يومين إلى ثلاثة أيام حتى يتمكن من إصدار حكمه النهائي بالتاجيل من عدمه [٩٦].

في غضون ذلك، كانت الأوضاع في اليابان تشهد تصاعداً لتوتر بسبب استمرار المظاهرات والإضرابات ففي الخامس عشر من حزيران هاجم الطلبة مبنى الدايت وقد قتلت طالبة وجرح ٦٠٠ متظاهر، وأضرم الطلبة النار في سيارات الشرطة وهدموا لبوابات المؤدية إلى مبنى الدايت وقد استخدمت الشرطة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، في الوقت الذي اضرب فيه ٦٥٠,٠٠٠ عامل عن العمل وخرجوا بمظاهرات ومسيرات حاشدة، وقد أوقفت النقابات حركة الشحن في السكك الحديد في أثنى عشر مركزاً رئيساً في أنحاء البلاد، وانخفضت حركة القطارات والحافلات إلى ٢٠٪ من حركتها اليومية [٩٧].

عد المحتجون مقتل الطالبة دليلاً على (وحشية الشرطة) في تعاملها مع المظاهرات السلمية. بينما حملت الشرطة موت الطالبة للمتظاهرين الذين سحقوها حتى الموت بسبب الذعر الذي رافق تراجع المتظاهرين [٩٨]. وقد اصدر مجلس الوزراء بياناً في السادس عشر من حزيران أشار فيه إلى ان أعمال العنف التي قام بها الشيوعيين هي جزء من الخطة الشيوعية العالمية للهيمنة على العالم. وقد رد اليساريين باللقاء اللوم على كيشي وحكومته لتمريرهم معاهدة الأمن من الدايت بطريقة لا قانونية واستخدامهم "القمع العنيف للمظاهرات السلمية"، وطالبوا كيشي بالاستقالة [٩٩].

وتحت الضغط القوي للمعارضة اليابانية، قرر مجلس الوزراء الياباني في اليوم نفسه طلب تأجيل زيارة الرئيس ايزنهاور رسمياً. وقد أرسل كيشي عبر السفارة الأميركية رسالة إلى ايزنهاور نقل فيه طلبه بتأجيل الزيارة، وكان من اهم المبررات التي وردت في رسالته قوله: "نظرا للأنشطة غير المنضبطة لأقلية ضالة وعنيفة، فانا مضطرا وأسفا، لاتخاذ هذا القرار المؤلم". وقد نقل "الأسف العميق" للإمبراطور للتأجيل بسبب ما وصفه بـ" الظروف الاستثنائية" [١٠٠].

وفي العشرين من حزيران من عام ١٩٦٠ أي بعد يوم واحد من موعد الزيارة الملغاة لايزنهاور دخلت المعاهدة الأمن والتعاون المشترك حيز التنفيذ دون موافقة مجلس المستشارين الياباني، وذلك لانقضاء ثلاثين يوماً على تصديقها في الدايت دون ان يصوت عليها مجلس المستشارين لتعد بذلك نافذة بدون تصديقه حسب الدستور.

أدى دخول المعاهدة حيز التنفيذ وتحت التأثير العاطفي لمقتل الطالبة خلال المظاهرات إلى تصعيد حدة المظاهرات وحجمها ففي الثاني والعشرين من حزيران خرجت أضخم مظاهرة في تاريخ اليابان زاد عدد المشتركين فيها عن ستة ملايين متظاهر للمطالبة باستقالة كيشي [١٠١].

وبعد مرور خمس وعشرين يوماً على دخول المعاهدة الجديدة حيز النفاذ وتحديداً في الخامس عشر من تموز ووسط غضب يساري وشيوعي متزايد على المعاهدة وطريقة التصديق عليها واثر حملة صحفية واسعة ضد كيشي الذي كانت الضغوط عليه تتزايد من كل جانب، ومع تصاعد الانتقادات حتى في داخل حزبه اضطر كيشي إلى تقديم استقالة حكومته بشكل جماعي "وكان كل مهمته كانت محصورة في عقد تلك المعاهدة التي اثارت جموع كثيرة من اليابانيين لمدة

طويلة" [١٠٢]. وقد كلف اكيدا هاياتو Ikeda Hayato [١٠٣] بتشكيل حكومة جديدة لتخلف حكومة كيشي المستقيلة. وبدلاً من ان تضعف هذه الأزمة المحافظين زادت من قوتهم وبشكل مفاجئ ليفوزوا في الانتخابات اللاحقة التي أجريت في العشرين من تشرين الثاني ١٩٦٠ بـ ٢٩٦ مقعد أي مانسبته ٥٧,٥٦٪ بمعنى ان حزب الاحرار الديمقراطي حافظ على الأغلبية المريحة في مجلس النواب، وليبقى التحالف الياباني الأميركي احد أهم ارتكزات الأمنية في منطقة الشرق الأقصى [١٠٤].

الخاتمة :

ان ما تقدم يفرز امرين هامين الأول هو توقيع اليابان والولايات المتحدة معاهدة امنية جديدة أنهت شكليا معاهدة الأمن التي ارتبط توقيعها بنهاية الاحتلال، واشر ذلك لعلاقة جديدة لا يمكن وصفها بالمتكافئة ؛ الثاني هو حدوث احتجاجات ومظاهرات وبروز صراعات سياسية انتقلت من مستوى النخب السياسية الى مستوى الجماهير، هذه الظاهرة بدورها أشرت نتيجتين الأولى هو إصرار التيار اليساري على رفض فكرة ابقاء التحالف مع الولايات المتحدة لما قد يجره هذا التحالف من أخطار لسحب اليابان الى ساحة الحروب والتسلح من الجديد، فضلا عن انهم كانوا يروا في المعاهدة تجاهلا لدستور اليابان السلمي الرافض للحروب والصراعات المسلحة، والثانية هي إصرار المحافظين من جانبهم على توثيق وتمتين العلاقات مع الأميركيين بحجة الخوف من الخطر الشيوعي.

تأسيساً على ما تقدم، يبدو بشكل واضح ان جذر الأزمة كان يتمركز في الصراعات السياسية اليابانية الداخلية حول طبيعة التوجهات والاستراتيجيات التي يجب ان تتبناها اليابان في الحرب الباردة.

فضلا عما تقدم كانت هناك أسباب فاعلة في هذه الأزمة منها ان المسؤولين اليابانيين والأميركيين لم يأخذا التقدير المناسب لحجم المعارضة وتأثيرها في الشارع الياباني. والسبب الأخر ان كل هذه التحولات جرت بوجود شخصية مكروهه شعبياً وبشكل كبير وهي شخصية رئيس الوزراء كيشي.

ان افضل دليل على صحة الاستنتاجات اعلاه هي ان المعاهدة لم تثر أي ضجة معارضة مقابلة في الولايات المتحدة لا على مستوى الحزبين الأساسين (الجمهوري والديمقراطي) ولا على مستوى الرأي العام بصورة عامة.

ان القاعدة الأساسية للعلاقات الأميركية اليابانية التي أسس لها مع نهاية الاحتلال والمتمثلة في ان تقدم الولايات المتحدة الحماية لليابان وتعمل الأخيرة على توفير القواعد والتكفل بالنفقات ظلت سارية المفعول. لقد حدث تغيير في التفاصيل لكن لب القاعدة ظل كما هو، لا بل ترسخ أكثر من ذي قبل، لتظل هذه المعاهدة حجر الزاوية في السياسة الأميركية في شرق آسيا، فرغم مرور ستين عاما على توقيعها فإنها ظلت قاعدة تستند اليها العلاقة بين البلدين الى الوقت الراهن.

من المؤكد ان الولايات المتحدة وهي تتوصل إلى هذه المعاهدة قد أخذت بالحسبان البعد الجيوبولتكي لموقع اليابان في قارة آسيا، والالتفات إلى تاثير الصين الشيوعية وكوريا الشمالية ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي في ظل ظروف ومعطيات الحرب الباردة. لقد استطاعت الولايات المتحدة ضمان ابقاء دولة مهمة مثل اليابان حليفا لها في الشرق الاقصى، وحرمت الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من توسيع رقعة نفوذهما وحلفائهما في هذه المنطقة، فتحالف اليابان مع المعسكر الشيوعي كان سيجر وراءه دول أخرى في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا لانكشاف حدودهما على المعسكر الشيوعي. وبهذا فان الولايات المتحدة تمكنت من خلال المعاهدة الحفاظ على قواعدها الإستراتيجية في الجزر اليابانية لتشكل مع قواعدها في كوريا الجنوبية جبهة متقدمة على تماس مع حدود الكتلة الشيوعية في شرق آسيا، هذه الجبهة التي بعثت الطمانينة في نفوس حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي يقلل من فرص نجاح الشيوعيين في الحصول على مكتسبات فيها.

ومما لاشك فيه ان اليابان ضحت بشيء من استقلالها مقابل توظيف ذلك اقتصادياً، فالمعاهدة فتحت الطريق واسعا لتوجيه الأنفاق نحو الاقتصاد طالما وفرت لها المعاهدة الحماية، إذ عملت اليابان على توظيف ثرواتها في الإقتصاد بدلا من إنفاقها على المؤسسة العسكرية، الأمر الذي حقق لها نمواً اقتصادياً مستمراً كفل لحزب الأحرار الديمقراطي السيطرة على الحكم طوال النصف الثاني من القرن العشرين.

الهوامـش

(1) Agreement of Foreign Ministers at Moscow on Establishing Far Eastern Commission and Allied Council for Japan, December 27, 1945, in: The Department of State U. S. A., Occupation of Japan Policy and Progress, Publication 267, Far Eastern Series 17, U.S. Govt. Print Office, (Washington, 1946), Pp.69-73.

(٢) جون فوستر دلس: حفيد لوزير خارجية اسبق، وابن أخ لأخر، عضو في الحزب الجمهوري، كان احد أعضاء الوفد الأميركي في مؤتمر فرساي في ١٩١٩ ، عمل محامياً لأحد الشركات الكبرى، بنى من خلال عمله علاقات دولية واسعة، عين مستشاراً لوزير الخارجية الأميركي لشؤون معاهدة السلام مع اليابان ١٩٥٠-١٩٥٢، ثم أصبح وزير خارجية الولايات المتحدة للمدة ١٩٥٣-١٩٥٩. للتوسع ينظر:

Michael A. Guhin, John Foster Dulles: A Statesman and His Times, Columbia University Press, (New York, 1972).

(٣) شيغيرو يوشيدا: ١٨٧٨-١٩٦٧، ابرز شخصية سياسية يبانية في حقبة الاحتلال الأميركي لليابان. درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٠٦، عمل سفيراً لبلاده في ايطاليا والمملكة المتحدة، أحيل على التقاعد عام ١٩٣٨، سجن لبضعة شهور عام ١٩٤٥ بسبب معارضته للحرب، بعد احتلال الحلفاء اليابان تقلد رئاسة الوزراء مرتين الأولى ١٩٤٦-١٩٤٧، والثانية ١٩٤٨-١٩٥٤. للتوسع في حياته ودوره السياسي ينظر:

Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961), The Columbia Encyclopedia, Sxth Edition, Columbia University Press, (New York, 2009), p.53021.

(4) Richard B. Finn, Winners in Peace MacArthur, Yoshida, and Postwar Japan, University of California Press, (California, 1992). Pp. 302-303.

(5) Shigeru Yoshida, Op. Cit. Pp. 236-264

(٦) للتوسع في معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ينظر نصها في:

Jussi M. Hanhimak and Odd Arne Westad (eds.), The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts, Oxford University Press, (New York, 2004).pp. 159-161.

(7) FRUS, 1951, Vol. Vi, part 1, (Asia and The Pacific), U.S Government printing office, (Washington, 1977), Copy of Draft Letter Handed the Prime Minister of Japan (Yoshida) by the Consultant to the Secretary (Dulles), December 18, 1951, Pp.1445-1447.

(8) The U.S.-Japan Security Treaty, September 8, 1951, in: Edwin O. Reischauer, Japan and America Today: A Symposium Based on a Conference on Japanese-American Relations Held at Honolulu under the Auspices of the Institute of Pacific Relations of Hawaii, p. 43.

(9) Shigeru Yoshida, Op. Cit., p. 257.

(10) I. M. Destler Hideo and others, Managing an Alliance: The Politics of U.S.-Japanese Relations, The Brookings Institution, (Washington, 1976), p.1.

(11) Masaru Tamamoto, Unequal Allies: United States Security and Alliance Policy Toward Japan 1945-1960, Journal of Pacific Affairs, Vol. 78, Issue. 3, University of British Columbia, 2005, Pp. 479-483.

(١٢) نص المادة التاسعة: "المادة التاسعة:

١) تتطلع بإخلاص للسلام العالمي القائم على العدل والنظام، والشعب الياباني يتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للأمة وعن التهديد او استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية.

٢) لكي يتحقق الهدف من الفقرة السابقة، لن تكون هناك قوات برية وبحرية وجوية، فضلا عن غيرها من إمكانيات الحرب المحتملة. وحق الدولة بإعلان الحرب غير معترف به".

للتوسع في مواد الدستور الياباني ينظر: كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٣٦٦-٣٨٣.

(١٣) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ١٥٤-١٥٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٥-١٥٧.

(١٥) حزب الأحرار الديمقراطي: احد اهم الأحزاب اليابانية تشكل من اندماج حزب الأحرار والحزب الديمقراطي في تشرين الثاني ١٩٥٥. وأستمر هذا الحزب في تولي القيادة السياسية في اليابان بدون انقطاع لغاية شهر آب ١٩٩٣ حيث تولى السلطة السياسية تحالف من الأحزاب المعارضة لمدة سنتين ثم عاد بعدها الحزب لديمقراطي الليبرالي إلى القيادة السياسية . تكمن قوة الحزب في انه يضم بين أعضاءه عدداً كبيراً من السياسيين ذوي الخبرة والتجربة السياسية الطويلة.

Ethan Scheiner, Democracy Without Competition in Japan Opposition Failure in a One-Party Dominant State, Cambridge University Press, 2006; The Columbia Encyclopedia, Op.Cit., p. 28654.

(16) I. M. Destler Hileo and Others, Op. Cit, p.15.

(١٧) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٧.

(١٨) الحزب الشيوعي الياباني: تأسس كحزب سري في شهر تموز ١٩٢٢ ، وظهر إلى العلن كحزب مسموح له بالعمل بعد الحرب العالمية الثانية كان له دور مع باقي أطراف الحركة الاشتراكية في الحفاظ على الحياد الشكلي الياباني. للتوسع في تاسيس الحزب ومواقفه ينظر:

George M. Beckmann and Okubo Genji, The Japanese's Communist Party 1922-1945, Stanford university press, (California, 1969); Two Centuries and Japanese's Communist Party, Speech by Fuwa Tetsuzo ,JCP Central Committee Chair, ISSN 0287-71 2, Special Issue - October 2002 .

(١٩) الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الحزب الاشتراكي): تاسس الحزب عام ١٩٤٥ من خلال اندماج العديد من الأحزاب التي كانت تعمل قبل الحرب العالمية الثانية وكان أسمه لغاية ١٩٩١ الحزب الاجتماعي الياباني قبل استبداله باسم الحزب الاشتراكي،

وفي مؤتمره عام ١٩٨٦ تخلى الحزب عن برنامجه ذو التأثير اليساري المعتمد منذ عام ١٩٥٥. حيث أعلن الحزب في هذا المؤتمر عن تغيير كبير في خطه السياسي وليصبح بعد ذلك شبيهاً بشكل كبير للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوربا الغربية، ويعد أحد الأحزاب المدافعة عن الدستور السلمي للبلاد وعدم تغيره.

Milton W. Meyer, Japan: A Concise History, Fourth Edition, Rowman&Littlefield Publishers, Inc.,(Maryland,2009),Pp.252-255.

(20) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit, p.15.

(٢١) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٧.

(22) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit, p.15.

(٢٣) اشيرو هاتوياما: ١٨٨٣-١٩٥٩ سياسي ياباني، درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، اختير عضوا في الدايت في ١٩١٥، ثم وزيرا للتعليم في عام ١٩٣١-١٩٣٤، زعيم حزب السيوكاي قبل الحرب العالمية الثانية، اسس حزب الاحرار بعد الحرب العالمية الثانية واصبح اول رئيس له. تسلم رئاسة الوزراء في ثلاث وزارات متعاقبة في الحقبة ١٩٥٤-١٩٥٦.

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.21656.

(٢٤) مومورو شيجوميتسو: ١٨٨٧-١٩٥٧ درس الحقوق في جامعة طوكيو الامبراطورية، عمل قنصلا في عدد من المدن الاميركية قبل ان يعين سفيرا في الاتحاد السوفيتي ١٩٣٦-١٩٣٨، سفيرا في المملكة المتحدة ١٩٤١؛ وفي حكومة نانكنغ الصينية المدعومة من اليابان في ١٩٤٣؛ ثم اصبح وزيراً للخارجية للمدة ١٩٤٣-١٩٤٥، ادين بجرائم حرب وحكمت عليه المحكمة العسكرية الدولية للشرق الاقصى لمدة سبع سنوات، افرج عنه في عام ١٩٥٠ ليصبح وزيرا للخارجية للمدة ١٩٥٤-١٩٥٦. للتوسع ينظر:

J.A.A. Stockwin, Dictionary of the Modern Politics of Japan, First Published, Routledge Curzon, (New York, 2003), p.309.

(25) Dan Kurzman, Kishi and Japan: The Search for the Sun (Obolensky, 1960), p. 288

(26) Ibid; I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit, p.15.

(٢٧) نوبوسوكي كيشي: ١٨٩٦-١٩٨٧ كان وزيراً للتجارة والصناعة في عهد وزارة توجو في الحرب العالمية الثانية، سجن كمجرم حرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية- كان رئيس الحزب الديمقراطي الذي اندمج مع حزب الاحرار ليشكلوا حزب الاحرار الديمقراطي في عام ١٩٥٥. شغل منصب وزير للخارجية ١٩٥٦-١٩٥٧ كلف برئاسة الوزراء مرتين الأولى من ٢٥ شباط ١٩٥٧ إلى ١٢ حزيران ١٩٥٨ والثانية من ١٢ حزيران ١٩٥٨ إلى ١٩ تموز ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

Peter Duus (ed.), The Cambridge History of Japan Volume 6 The Twentieth Century, First Published, Cambridge University Press, (New York, 1988), p.160, 186; John Van Sant, Peter Mauch, Yoneyuki Sugita, Historical Dictionary of United States–Japan Relations, Scarecrow Press, Inc., (Maryland, 2007), pp. 155-156.

(28) George Packard III, Protest in Tokyo (Princeton University Press, 1966), p. 44.

(29) Ibid, pp.31-32.

(30) Ibid.

(٣١) للتوسع في هذه الحوادث ينظر: هشام عبد الرءوف حمن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو-شوا، مكتبة الانجلو المصرية، (مصر، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٤-٢٩٦.

(32) George Packard III, Op. Cit., p.32.

(33) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., pp.18-119.

(٣٤) دوغلاس ماك ارثر الثاني: ١٩٠٩ – ١٩٩٢ هو ابن القائد سلطة الاحتلال في اليابان دوغلاس ماك ارثر لقب بالثاني تميزا عنه، عمل سفيرا لدولته في الامم المتحدة عاما واحدا، ثم عين سفيرا في اليابان ١٩٥٧-١٩٦١ بعدها سفيرا في بلجيكا ١٩٦١-١٩٦٥ ومن ثم سفيرا في النمسا ١٩٦٧- ١٩٦٩ وبعد ذلك سفيرا في ايران ١٩٦٩-١٩٧٢.

www.wikipedia.org

(35) FRUS, Vol. XVIII, United States Government Printing Office (Washington, 1994), Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, February 12, 1958, pp.5-8.

(36) Ibid.

(37) FRUS, Vol. XVIII, Letter from the Ambassador to Japan (MacArthur) to Secretary of State Dulles, February 18, 1958, pp.9-10.

(38) Ibid.

(39) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to Secretary of State Dulles, March 22, 1958, pp.11-14.

(40) Ibid, p.14.

(41) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to Secretary of State Dulles, March 28, 1958, pp.15-16

(٤٢) تعود مشكلة النزاع بين الاتحاد السوفيتي واليابان على جزر الكوريل إلى ما قبل الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥، وقد حصل الاتحاد السوفيتي على هذه الجزر من اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥ التي كانت جزء من الثمن الذي قدمه الحلفاء لإقناع السوفيت بدخول الحرب ضد اليابان. وهذه الجزر هي جزء من مشكلة اكبر تتعلق برسم الحدود بين البلدين في شمال المحيط الهادئ. وتتميز هذه الجزر على الرغم من وقوعها شمال اليابان باعتدال أجوائها، ووقوعها في ملتقى التيارات المائية الدافئة والباردة مما يجعلها من أفضل مصائد الأسماك في العالم، فضلاً عن أنها ذات موقع استراتيجي بالنسبة للدولتين. لذا فانها لا تزال من ابرز المشكلات التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين. للتوسع في العلاقات السوفيتية اليابانية عامة ومشكلة جزر الكوريل خاصة ينظر:

John V. A. Macmurray, The Russo Japanese Treaties of 1907-1916, (London, 1933); James E. Goodby, Vladimir I. Vanon and Nobuo Shimotamai (eds.), Northern Territories and Beyond: Russian, Japanese, and American Perspectives, (Westport, 1995); Kimie Hare, Japanese-Soviet (Russian) Relations since 1945, (London, 1998).

(43) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum From the Director of the Office of Northeast Asian Affairs (Parsons) to the

Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), April 12, 1958, pp.18-19.

(44) FRUS, Vol. XVIII, Letter from the Ambassador to Japan (MacArthur) to the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), April 18, 1958, pp.24-29.

(45) Ibid, p.26.

(46) Ibid, p.27.

(47) Ibid, p. 29.

(٤٨) اشيرو فوجياما ١٨٩٧-١٩٨٥ سياسي ياباني من حزب الاحرار الديمقراطي، كان مديرا لشركة صناعية كبيرة ، وأحد المتعاونين مع حكومة هيديكي توكو قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد استسلام اليابان سجن بدون محاكمة لثلاث سنوات كمجرم حرب. بعد اطلاق سراحه مثل اليابان في اليونسكو عام ١٩٥١، انتخب عضوا في الدايت عام ١٩٥٧، وعين وزيراً للخارجية ١٩٥٧-١٩٦٠، ثم مديراً تنفيذياً لوكالة التخطيط الاقتصادي.
www.wikipedia.org/wiki/Aiichiro_Fujiyama

(49) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 5, 1958, pp.35-37.

(50) Ibid, pp.36-37.

(51) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, June 23, 1958, pp.37-38.

(52) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum of Conversation on Security Arrangements with Japan, Washington, September 8, 1958, pp.59-64.

(53) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum of Conversation on Proposed Mutual Security Treaty, Ryukyus, Bonins, and War Criminals, Washington, September 11, 1958, pp.74-85.

(54) Ibid, p. 76.

(55) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to Secretary of State Dulles, September 12, 1958, pp.85-89.

(56) Ibid, p.88.

(57) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, September 30, 1958, pp.90-91.

(58) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 5, 1958, pp.93-960

(٥٩) الدايت الوطني: هو الاسم الذي يطلق على البرلمان الياباني وهو يتكون من مجلسين الاول وهو مجلس النواب والثاني مجلس المستشارين.

(60) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, November 28, pp. 101-105.

(61) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McElroy, December 1, 1958, pp. 1105-106.

(62) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, December 4, 1958, pp.106-107.

(63) FRUS, Vol. XVIII, National Intelligence Estimate, NIE 41-58, December 23, 1958, pp. 114-116.

(64) Ibid, p.115.

(65) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, December 24, 1958, pp. 116-119.

(66) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, December 23, 1958, pp. 119-121.

(67) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, April 29, 1959, pp. 127-132.

(68) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, September 9, 1959, pp. 219-221.

(69) Andrew Gordon, A Modern History of Japan: from Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, (New York, 2003), p.276.

(70) FRUS, Vol. XVIII, Letter from the Ambassador to Japan (MacArthur) to Secretary of State Herter, October 8, 1959, pp. 224-225.

(٧١) كريستيان ارشيبالد هيرتر: ١٨٩٥-١٩٦٦ درس الهندسة المعمارية في جامعة هارفارد، عمل ملحقا في السفارة الأميركية في برلين، وأصبح وزيرا للتجارة في ١٩٣١، انتخب عضوا في الكونغرس ١٩٤٣-١٩٥٣، انتخب حاكما لولاية ماسوشتس ١٩٥٣-١٩٥٧، ثم وكيلا لوزارة الخارجية ١٩٥٧-١٩٥٩، ثم وزيرا للخارجية ١٩٥٩-١٩٦١، ثم ممثلا خاصا لكيندي ومن بعده جونسون في المفاوضات التجارية حتى وفاته . للتوسع ينظر:
The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., P.22291

(72) http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q &a/ref/ 1.html
(73) http://www.ninikanai.wwma.net/pages/archive/sofa.html
(74) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, February 8, 1960, pp.285-286.
(75) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 20, 1960, pp. 296-299.

(٧٦) هيديكي توكو: ١٨٨٤-١٩٤٨، تلقى تعليماً عسكرياً في الأكاديمية العسكرية الإمبراطورية، عين ملحقاً عسكرياً في السفارة اليابانية في سويسرا للمدة ١٩١٩-١٩٢٠، ثم نقل إلى السفارة اليابانية في المانيا بنفس وظيفته للمدة ١٩٢١-١٩٢٢، وبعد ان أعيد إلى اليابان عين مدرباً في كلية أركان الجيش للمدة ١٩٢٢-١٩٢٩، وتولى بعد عام ١٩٢٩ قيادة عدد من الألوية والفرق العسكرية حتى تولّه رئاسة الوزراء للمدة ١٩٤١-١٩٤٤، حاول الانتحار في أيلول، ١٩٤٥، حكمت عليه محكمة الشرق الأقصى الدولية بالاعدام في في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٨، واعدم في٢١ كانون الأول ١٩٤٨، في سجن سوكامو Sugamo في طوكيو. للتوسع ينظر:
Edwin Hoyt, Warlord: Tojo Against the World, First Edition, Cooper Square Press,2001; The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.47645.

(77) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 20, 1960, p. 299.

(78) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 23, 1960, pp. 300-301.
(79) FRUS, Vol. XVIII, Memorandun of Conference with President Eisenhower, Washington, May 23, 1960, p. 302.
(80) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, May 23, 1960, 302-303.
(81) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum of Telephone Conversation between President Eisenhower and Secretary of State Herter, Washington, May 24, 1960, pp.303-304.
(82) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 25, 1960, pp. 304-305.

(٨٣) تاكيو فوكودا: ١٩٠٥-١٩٩٥، درس في جامعة طوكيو الامبراطورية، قبل واثناء الحرب العالمية الثانية عمل فيوزارة المالية وبعد الحرب تولى ادارة الحسابات العامة لليابان، في ١٩٥٢ انتخب عضوا في مجلس النواب، ثم تولى حقيبة وزارة الزراعة ١٩٥٩-١٩٦٩، ثم وزيرا للمالية ١٩٦٩-١٩٧١، ثم وزيرا للخارجية ١٩١٧-١٩٧٣، ثم مديرا لوكالة التخطيط الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٧٦، ثم رئيسا للوزراء ١٩٧٦-١٩٧٨. تقاعد عن العمل السياسي في ١٩٩٠. للتوسع في نشاطه السياسي ينظر:

J.A.A. Stockwin, Op. Cit., pp. 139-140.

(84) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 25, 1960, pp. 305-306
(85) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, May 25, 1960, p. 307.
(86) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, May 26, 1960, pp. 307-310.
(87) Ibid, p. 308.
(88) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum of Discussion at the 446th Meeting of the National Security Council, Washington, May 31, 1960, pp.315-325.
(89) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 4, 1960, p. 326.
(90) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 6, 1960, p. 327.

(91) FRUS, Vol. XVIII, Memorandum of Telephone Conversation between President Eisenhower and Secretary of State Herter, June 6, 1960, p.328.
(92) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 10, 1960, pp.332-333.
(93) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, June 10, 1960, pp.334-336.
(94) FRUS, Vol. XVIII, National Security Council Report, NSC 6008/1, June 11, 1960, pp.336-349.
(95) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 11, 1960, pp. 349-350.
(96) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Departmentof State, June 12, 1960, pp. 350-351.
(97) FRUS, Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Departmentof State, June 16, 1960, pp.364-367.
(98) Andrew Gordon, Op. Cit., P. 277.
(99) Ibid, p.367.
(100) FRUS, Vol. XVII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, June 16, 1960, pp.363-364.
(101) Rikki Kersten and David Williams(eds.), The Left in the Shaping of Japanese Democracy, First published, Routledge, New York, 2006, p. 142; Kent E. Calder, Pacific alliance: reviving U.S.-Japan relations, Yale University press, (London, 2009) p.42.
(102) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., p.12
(١٠٣) اكيدا هاياتو: ١٨٩٩-١٩٦٥، درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، انتخب عضوا في مجلس النواب عن حزب الأحرار ١٩٤٩، عين وزيراً للتجارة والصناعة الدولية ١٩٤٩-١٩٥٢، ثم مديراً لوكالة التخطيط الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٥٥، بعدها اصبح رئيساً للوزراء ١٩٦٠-١٩٦٤. للتوسع ينظر:
John Van Sant, Peter Mauch, Yoneyuki Sugita, Op.Cit., pp.109-110.
(104) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit, p.12; Ray Christensen, Ending the LDP Hegemony Party Cooperation in Japan, University of Hawaii Press, (Honolulu, 2000), P.137